Ashur Journal of Legal and Political Sciences (AJLPS) ISSN:3005-3269 , Vol 2, No. 2, 2025, Pages 500-527.

AJLPS JOURNAL HOMEPAGE: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Contact by email : info@ashurjournal.com

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals

Google الباحث العلمي

Article Info.	
Sections: Law.	Received: 2025 May 03
Accepted: 2025 May 19	Publishing: 2025 June 1

Activating Iraqi National Security Strategies to Combat Drugs

Asst. Prof. Dr. Dunya Jawad Mutlaq*

College of Political Science / University of Baghdad*

donia.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The spread of drugs remains a dangerous phenomenon and a challenge that threatens international peace and security and the international community as a whole, due to its negative impacts at the individual and societal levels. Indeed, it has become one of the most significant challenges to national security, having grown over the past two decades in the number of people using these toxins—males and females, young and old. This has made decision-makers realize the importance of confronting this phenomenon, which has become devastating to societies by targeting individuals and families. This makes the repercussions of its spread and effects a war more destructive and deadly than conventional wars, as it targets young people, who represent the primary workforce, the defense of the country, and the pillars of the future.

Keywords: Security, National Security, Drugs, Iraq.

موقع المجلة (AJLPS) : https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about
للتواصل عبر الايميل : info@ashurjournal.com

هذه المجلة مفتوحة الوصول & مفهرسة في المستوعبات التالية

IRAQI Academic Scientific Journals
الباحث العلمي Google

معلومات البحث.	
القسم: القانون	استلام البحث: 2025 مايو 03
قبول البحث: 2025 مايو 19	نشر البحث: 2025 يونيو 1

تفعيل استراتيجيات الامن الوطني العراقي لمكافحة المخدرات

أ.م.د. دنـــيا جواد مطلك*

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد*

donia.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص

ظاهرة تفشي المخدرات لا زالت تمثل ظاهرة خطيرة وتحدي يهدد السلم والامن الدوليين والمجتمع الدولي باسره لما تتركه من آثار سلبية على المستوى الفردي والاجتماعي،بل انها أصبحت اليوم واحدة من اهم التحديات لأمن الدول، بعد ان تنامت في العقدين الماضيين من حيث الشرائح التي تتعاطى هذه السموم ذكورا وإناثا ،صغارا وكبارا الأمر الذي جعل صناع القرار يدركون اهمية التصدَّي لهذه الظاهرة التي أصبحت تفتك بالمجتمعات، عبر استهدافها للفرد والاسرة، ما يجعل من تداعيات انتشارها وآثارها حربا اشد تدميرا وفتكا من الحروب التقليدية، عبر استهدافها لشريحة الشباب اللذين يمثلون قوة العمل الرئيسة والدفاع عن البلد وعماد المستقبل.

كلمات المفتاحية : الامن ، الامن الوطني ، المخدرات ، العراق.

المقدمة:

على الرغم من تعدد التشريعات المحلية والإقليمية والدولية التي اكدت على مكافحة ظاهرة تفشي المخدرات للتعاطي والتجارة من خلال اتخاذ سلسة تدابير وقائية وعلاجية للتصدي لها(سواء تمثلت بإجراءات وتدابير قانونية او تنفيذية او امنية)،الا انها لا زالت تمثل ظاهرة خطيرة وتحدي يهدد السلم والامن الدوليين والمجتمع الدولي باسره لما تتركه من آثار سلبية على المستوى الفردي والاجتماعي،بل انها أصبحت اليوم واحدة من اهم التحديات لأمن الدول، بعد ان تنامت في العقدين الماضيين من حيث الشرائح التي تتعاطى هذه السموم ذكورا وإناثا ،صغارا وكبارا الأمر الذي جعل صناع القرار يدركون اهمية التصدَّي لهذه الظاهرة التي أصبحت تفتك بالمجتمعات، عبر استهدافها للفرد والاسرة ، ما يجعل من تداعيات انتشارها وآثارها حربا اشد تدميرا وفتكا من الحروب التقليدية،عبر استهدافها لشريحة الشباب اللذين يمثلون قوة العمل الرئيسة والدفاع عن البلد وعماد المستقبل.

وعلى هذا الأساس أعلنت الدول ومنذ وقت مبكر من القرن الماضي عن سلسلة من الإجراءات التنفيذية والاستراتيجيات الرقابية للكشف عن المخدرات، والحد من تجارتها وتعاطيها،من خلال اعتماد نظام لتخمين احتياجات الدول من العقاقير المخدرة للأغراض الطبية وفرض تراخيص الإجازة والتداول لاستخدامها للأغراض الطبية مثل العمليات الجراحية وتسكين الالام وغيرها من الإجراءات الطبية،فضلا عن فرض العديد من القيود القانونية على استخدامها من قبل الأطباء والصيادلة والكوادر الصحية للأغراض الطبية،كما فرضت الدول نظاما للتفتيش الدولي على الأنشطة المتعلقة بالعقاقير المخدرة،ومكافحة غسل الأموال الناتجة عن الإتجار بالمخدرات، الا ان ذلك لم يكن حائلا دون تزايد اتشارها في المجتمعات، خاصة الفقيرة منها في السنوات الأخيرة على المستوى الإقليمي والعالمي حتى أصبحت احد اهم التحديات غير التقليدية للدول اليوم، لا سيما وان تهديد القيم الاجتماعية والمنظومة الاسرية ومن ثم استقرار المجتمعات يرتبط بتجارة المخدرات وتعاطيها بشكل مباشر،فالمخدرات تهدم الأوطان وتعطل مسيرة التنمية فيها وتهدد استقرارها وامنها،فضلا عن انها تؤدي الى تفكيك الاسرة التي هي نواة المجتمع، وترتب تفشي الفساد بكل اشكاله وأخطرها الأخلاقي،وتساعد على انتشار الجريمة والعنف بكل اشكاله ومستوياته . واهم من هذا كله فإن تجارة المخدرات توفر بيئة خصبة لتنامي نشاطات جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، لتشكل اهم التحديات للأمن الوطني للدول .

ولما كان احد اهم التحديات غير التقليدية التي يواجهها العراق يتمثل بانتشار المخدرات بعد ان تحول العراق من دولة معبر للمخدرات الى دولة مصنعة ومستهلكه لها حيث يتم تصنيع أنواع المخدرات فيه، فإن

العراق بحاجة ماسة الى تفعيل استراتيجيات الامن الوطني لتتصدى لهذا التحدي الذي بات يلقي بظلال كثيرة على الامن الوطني العراقي ومرتكزات الاستقرار المجتمعي في العراق . وعليه تهدف المخطوطة البحثية الى التعريف بمخاطر انتشار المخدرات على الامن الوطني العراقي، وبحث اليات تفعيل استراتيجيات الوطني العراقي لمكافحتها، في ضوء تعدد الأسباب والدوافع المؤدية الى تعاطيها والتجارة بها،وتعدد اشكالها مع تنامي ثورة المعلومات والاتصالات، حيث ظهرت المخدرات الرقمية الامر الذي جعلها الخطر الداهم الذي يفتك بالمجتمع العراقي بعد التخلص من تنظيم داعش الإرهابي، بسبب سهولة وصولها الى الشباب العراقي عبر وسائل التواصل الرقمية .

أولا :- اهمية البحث :- تتمثل أهمية الورقة البحثية في ما يأتي :-

1. الأهمية النظرية :- التعريف بأسباب تفشي المخدرات في المجتمع العراقي على الرغم من امتلاكه قيم مجتمعية محافظة،فضلا عن التطرق للآثار المترتبة على تفشي هذه الظاهرة ومخاطرها على الآسرة والمجتمع والامن الوطني العراقي،مع تنامي ثورة المعلومات والاتصالات التي سهلت التواصل بين تجارها ومتعاطيها بأيسر السبل وصولا الى ايصالها الى المنازل بطرق متعددة ومخفية .
2. الأهمية العملية :- محاولة رصف مجموعة من المتغيرات والمعطيات التي قد تسهم في تفعيل استراتيجيات الامن الوطني العراقي لمكافحة هذه الظاهرة التي اخذت تفتك بالمجتمع العراقي، وإزالة القيود التي قد تحد من فاعليتها لاسيما وان العراق شهد اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير للتصدي لانتشار كل أنواع العقاقير المخدرة، ولفت الانتباه الى بعض المقترحات التي يمكن ان تسهم التصدي لهذه الظاهرة واحتواء آثارها بعد العام 2003،حيث انشات المديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية العراقية عام 2004، وتم إقرار قانون مكافحة المخدرات عام 2017 لتضاف الى سلسلة القوانين العراقية التي اقرت في وقت سابق للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة . فضلا عن ذلك فإن البحث حاول التطرق الى ال استراتيجيات الوطنية العراقية لمكافحة انتشار المخدرات، في الوقت الذي تنامت فيه ثورة المعلومات والاتصالات وتزايد الاعتمادية المتبادلة بين الدول وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة .
3. **ثانيا :-اهداف البحث** :- تتمثل اهداف الورقة البحثية بما يأتي :-

1. التعريف بالدوافع التي أدت الى انتشار المخدرات في المجتمع العراقي الذي يتسم بإن مجتمعا محافظا.
2. التعريف بآثارها المدمرة على الافراد والاسر العراقية والمجتمع العراقي .

3.توضيح القيود والعقبات التي أسهمت في الحد من فاعلية استراتيجيات الامن الوطني العراقية للتصدي لتجارة المخدرات وتعاطيها .

رابعا:- مشكلة الورقة البحثية :- وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الاتي:-ما هي اهم العقبات والقيود التي تحد من فاعلية استراتيجيات الامن الوطني العراقي في التصدي لتجارة المخدرات او تعاطيها ؟ وكيف يتم احتوائها او ازالتها ؟ وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل بما يأتي :-

- ما هي اهم أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي والتجارة بها ؟.
- ما هي اهم استراتيجيات الامن الوطني العراقي للتصدي لتجارة العقاقير المخدرة وتعاطيها ؟ وما هي القيود التي تحد من فاعليتها ؟.
- كيف يمكن الارتقاء بالأداء الأمني للتصدي لتفشي المخدرات في المجتمع العراقي؟ .

خامسا :- فرضية الورقة البحثية :- على الرغم من مصادقة العراق على الاتفاقية الدولية للمخدرات لعام 1961 ، وعلى الرغم من قانون مكافحة المخدرات رقم 68 لعام 1965، وإقرار التشريع العراقي المرقم 50 لسنه 2017 للتصدي للمؤثرات العقلية والمخدرات،الا ان استراتيجيات الامن الوطني للدولة العراقية لما بعد العام 2005 واجهت العديد من العقبات والقيود التي حدت من فاعليتها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي استثمرت ثورة المعلومات والاتصالات والانفتاح الذي شهده العراق بعد عام 2003 إقليميا ودوليا .

ثامنا :- هيكلية الورقة البحثية :- تنقسم الورقة البحثية الى مطلبين وخاتمه وتوصيات ،وتتمثل بالاتي :-

- المطلب الاول :- انتشار المخدرات في العراق: الأسباب والمخاطر .
- المطلب الثاني :- استراتيجيات الامن الوطني العراقي ضد المخدرات: الواقع والتحديات.

المطلب الاول :- انتشار المخدرات في العراق: الأسباب والمخاطر :-

مع تنامي ثورة المعلومات والاتصالات أصبحت تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية واحدة من اخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود مستثمرة تنامي التجارة الدولية متعددة الأطراف والانفتاح الاقتصادي ما مكن مروجيها ومتعاطيها من تسهيل طرق ووسائل ايصالها الى ملايين المتعاطين والمدمنين،بالرغم من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية للأعوام 1961، و1971 ،و1988[1]،لترتب آثار اقتصادية وأساسية وامنية واخلاقية خطيرة تهدد السلم المجتمعي في الدول، بل انها أصبحت الوجه الثاني للإرهاب

[1] حسين عبد الله ،ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني ،(ط1،بغداد، مطبعة الرفاه ، 2022)،8 .

وانعدام الاستقرار الأمني في المجتمعات، ما حتم على الدول صياغة استراتيجيات وموازنات مالية وهيئات متخصصة للتصدي لهذه الظاهرة .

وبقدر تعلق الامر بالعراق فعلى الرغم من ان المشرع العراقي استقى نصوص القانون 50 لسنه 2017 من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات[2]،الان استراتيجيات الدولة العراقية واجهت الكثير من التراجع في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تهدد الامن الوطني العراقي، بسبب انشغال العراق بالحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي ،لا سيما في ضوء تعدد الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة ودوافعها فضلا عن تنوع أساليب التعاطي ما جعل منها تمثل تهديدا غير تقليدي للأمن الوطني العراقي لا سيما في ضوء تنامي اثار الثورة الرقمية في وسائل التواصل والاعلام . وعليه سيتناول هذا المطلب دوافع انتشار المخدرات في العراق في أولا ،وآثارها على الامن الوطني العراقي في ثانيا.

أولا :- أسباب تفشي المخدرات في المجتمع العراقي :- لا جدال في ان تفشي المخدرات في العراق وغيره من الدول لم يكن وليد اليوم، لا سيما وانها وردت في الحضارات القديمة منذ الاف السنين، حيث وجدت نقوش على جدران المعابد او في الرقم الطينية واوراق البردى[1]،كما ان انتشارها لا يقتصر على مجتمعات دون أخرى،ولا تقتصر آثارها على المدمنين فحسب بل تتعداهم الى الاضرار بمجتمعاتهم لتهدد السلم والامن المجتمعي. وتؤكد الدراسات على ان تعاطي المؤثرات العقلية يؤدي الى تقليص الأدوار الاجتماعية للشباب والنخب المثقفة اذا اصبحوا مدمنين وتدفع المراهقين للعزلة والابتعاد عن اسرهم (الوالدين، والأخوة ،والأصدقاء والمعارف)،ما يرتب انسحابهم من بيئتهم الاجتماعية ودخولهم في عزلة اجتماعية تبعدهم عن المجتمع وتكوين علاقات اجتماعية صحيحة ليدخلوا في دوامة التعاطي الى اجل غير معلوم[2]،فتودي بهم في نهاية المطاف الى فقدان صحتهم النفسية وقدرتهم على اتخاذ القرارات حتي في قضاياهم المصيرية وقيادة توجيه حياتهم ومن ثم الانتحار .

وما يزيد من خطورة المخدرات استهدافها لفئة الشباب اللذين يمثلون قوة العمل المنتجة فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، في الوقت الذي ترعى تجارة المخدرات عصابات عالمية منظمة هدفها تدمير

---

[2] المصدر نفسه،ص11.

[1] فاطمة سالم جابر،الأسباب المؤدية الى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلاب التربية الأساسية،(جامعة بابل، كلية التربية الأساسية،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد37، 2018)، ص 558.

[2] احمد قناوي حامد،ممارسة العلاج الواقعي في خدمة الفرد للتخفيف من مخاطر ادمان المخدرات الرقمية لدى الشباب الجامعي ، (مصر ، قنا، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا، الدوريات المصرية، المجلد 2، العدد 70) ص 18.

طاقات الشباب أولا، وتدمير المنظومة القيمية للمجتمعات مما يسهل تمرير مشاريعها الوافدة ثانيا،وتفريغ المجتمع من عقوله المبدعة ثالثا[3]،ليبقى المجتمع رهينه للمشاريع الخارجية الوافدة التي هدفها سرقة ثروات الشعوب وفرض الإرادة السياسية من خلال العمل على تفشي الجرائم والقتل والابتزاز وغيره من الجرائم التي تمثل اهم نتاجات تعاطي المؤثرات العقلية، وانعدام الاستقرار الأمني الذي يوفر فرصا ملائمة لتفشي نشاطات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة .

وما يزيد من خطورة الوضع في العراق ان ما تعلنه الاخصائيات الاجتماعية والقانونية عن تفشي انتشار المخدرات لا يتجاوز نسبة الـ(10%) من الحقيقة لاعتبارات اجتماعية وسياسية وقانونية[4]، فضلا عن ان ما شهده العراق من اعمال عنف بأبعاد طائفية وسياسية بعد عام 2006 ومن ثم اجتياح تنظيم داعش الإرهابي بما يحمله من منظومة فكرية وايدلوجية تشجع على تجارة وتعاطي المخدرات بل وتبريرها، مستغلا الانفلات الامني سهل للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التغلغل للمجتمع العراقي لتسهم بشكل مباشر في نشر تجارة وتعاطي المخدرات فيه. وفي العموم تعرف المخدرات طبيا بوصفها مواد طبية تسبب تسكين الألم او غياب الوعي والنعاس والنوم،ويعرفها القانون بوصفها مواد تغيب العقل وتسمم الجهاز العصبي يمنع تداولها الا للأغراض الطبية ومن قبل من يخولهم القانون بذلك، مما يفيد إنها مواد طبيعية او مصنعة مخدرة او مهلوسة تستخدم لأغراض طبية [5].

وعلى الرغم من إن العراق اصدر أول قانون لمكافحة المؤثرات العقلية والمخدرة عام 1933 وتمثل بقانون منع زراعة الحشيشة والافيون، ثم قانون العقاقير المخدرة سنه 1938[1]، الا إن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2003 رتبت تفشي انتشار المخدرات بشكل كبير،لا سيما بعد ان تحول من دولة ممر لتجارة المخدرات لدول الخليج الى دولة مستهلكة ومصنعة للمخدرات ولأنواع عديدة اخطرها ما يعرف بحبوب الكريستال . وتتمثل اهم أسباب تفشي المخدرات في المجتمع العراقي بما يأتي :-

---

[3] اركان سعيد خطاب، مواجهة مشكلة المخدرات ات في العراق بين الواقع والمستقبل ، (جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية،مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد 16، 2008) ، ص 83.

[4] المصدر نفسه ، ص 83.

[5] فاطمة سالم جابر ، الأسباب المؤدية الى انتشار المخدرات، مصدر سبق ذكره ، ص 559.

[1] حسين عبد الله علي ، المخدرات في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

1. **الأسباب الفردية** :- ويتمثل أهمها برفقاء السوء، اللذين يمثلون هم أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي لا سيما بين فئة المراهقين والشباب . فضلا عن التقليد والمحاكاة التي تنتشر بين المراهقين وحب الاستطلاع والتجربة[2]،حيث انتشرت المخدرات بشكل متسارع بين أوساط الشباب العراقي،لا سيما في الاحياء الفقيرة، حيث البطالة والفقر[3]،فضلا عن الفراغ القاتل،والمعاناة من بعض الأمراض، والهروب من الواقع والتحديات الاقتصادية التي يواجها الشاب العراقي،لا سيما اذا كان مسئولا عن اعالة اسرته ولا يملك فرصه عمل مناسبة،بالإضافة الى تراجع مستويات التعليم والتسرب من المدراس والجامعات للعمل، والانحراف عن قيم الالتزام الديني والأخلاقي، وعدم وجود إشراف على القاصرين في المؤسسات التعليمية وفي الشوارع وفي بعض الأماكن الترفيهية، فضلا عن إساءة استخدام أقارب المدمن أو إدمانه السابق، فضلا عن رغبة بعض الأفراد في تعاطي المخدرات أكثر من غيرهم[4]، هذه جميعها بالإضافة الى الكثير من الأسباب الفردية الأخرى مثل سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والثورة الرقمية في الاتصالات، فضلا عن امتلاك عوائل بعض الشباب أموالا طائلة تمكن المراهق او الشاب من الحصول على المخدرات بيسر وسهولة وبعيدا عن متابعة ورقابة الاهل له، مما سهل تفشي المخدرات في كل الأوساط العراقية وكل الفئات العمرية ذكورا واناثا الأغنياء منهم والفقراء لا سيما مع سهولة السفر وانفتاح العراق على العالم هذه جميعها تمثل اهم الأسباب الفردية لتعاطي الشاب العراقي للمؤثرات العقلية .
2. **الأسباب الاسرية** :- وهي تمثل ثاني اهم الأسباب التي تدفع بالشباب الى المخدرات، حيث يرتب التفكك الاسري والخلافات الاسرية والتفرقة في التعامل بين الأولاد حالة من الاغتراب تدفعهم نحو رفقاء السوء، فضلا عن ان الكثير من حالات الطلاق والانفصال تقود المراهقين الى تعاطي المخدرات، لا سيما اذا اكانوا أبناء اباء مدمنين ويحضرون جلسات التعاطي بأنفسهم ، فضلا عن الجو الاسري

---

[2] اسراء كامل احمد الدليمي، انتشار المخدرات في العراق،شبكة المعلومات الدولية ، اخر دخول 2024/11/11:- https://www.uoanbar.edu.iq/ScienceCollege/News_Details.php?ID=639.

[3] حسين عبد الله ،ظاهرة المخدرات في العراق،مصدر سبق ذكره،ص11.

[4] مؤيد جبار حسن ،اثر تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي:الأسباب والحلول ،شبكة المعلومات الدولية ، اخر دخول 2024/10/11:- https://darislam.org/%D8%A7%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/. +

المشحون بالنزاعات والخلافات، وانشغال الوالدين بالتحصيل المادي [1]. هذه الأسباب تتظافر مع ضعف الوازع الديني والأخلاقي وتراجع المستوى المعيشي وتواجد الاسرة في الاحياء الفقيرة التي تكثر فيها البطالة وتراجع البنى التحتية للخدمات وتراجع الظروف المعيشية عموما وافتقار المراهقين والشباب لاهم احتياجاتهم يمكن ان يدفعهم الى المخدرات او التجارة بها لتحقيق الربح المادي، وأساليب التربية الخاطئة والقسوة المفرطة في معاقبة الأبناء ، فضلا عن فجوة التواصل بين الإباء والابناء مما يجعل الأبناء في عزلة وبعيدين عن التوجيه والإرشاد الابوي ويسهل على رفقاء السوء او الغرباء استدراجهم للمخدرات وغيرها من القضايا المنافية للأخلاق والقانون .

3. **الأسباب المجتمعية** :- وهي تتمثل بالعمالة الأجنبية بما تحمله من ثقافة وافدة قد تشكل مدخلا لتعاطي المؤثرات العقلية او التجارة بها،فضلا عن عدم مراقبة الأماكن الترفيهية،وعدم متابعة المدارس،وعدم مراقبة وسائل الاعلام لما يعرض من أفلام ومسلسلات قد تشجع على التعاطي او التجارة بها، بالإضافة الى ضعف الوازع الديني والأخلاقي،والاستثمار السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي وثورة المعلومات والاتصالات مما يسهل التواصل مع المروجين،واهم من هذا كله سيادة حالات من النزاع العشائري والحزبي والنزاعات السياسية التي توتر الامن عموما وتوفر بيئة ملائمة لتغلغل جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب لممارسة نشاطاتها بما فيها تجارة المخدرات التي ترتبط بعصابات دولية هدفها تحقيق اعلى معدلات للربح وبأقصر وقت واستهداف المنظومة القيمية والفكرية للمجتمع العراقي لتمرير الاجندات الإقليمية والدولية على حساب المصالح العراقية وطموحات الشعب العراقي، لا سيما اذا ما ادركنا ان الارهاب وتجارة المخدرات وجهان لعملة واحدة .
4. **الأسباب الاقتصادية**:- لا شك ان تراجع المستوى المعيشي للأسرة، وكثرة عدد افرادها، فضلا عن البطالة وعدم توفر فرص العمل المناسبة، والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الاسر العراقية اهمها عدم امتلاك اغلبهم مسكنا ملائما تمثل أسباب مباشرة لتجارة المخدرات،وفي أحيان يكون سهولة الحصول عليها وتوفر المال سبب لتعاطي المخدرات أيضا، فضلا عن الركود الاقتصادي وما تدره تجارتها من أرباح طائلة على المروجين وعلى جماعات الجريمة المنظمة التي تتاجر بها،لا سيما وانها استثمرت الاعتمادية المتبادلة بين الدول والتجارة متعددة الأطراف لتوفر العديد من الوسائل لإدخالها للمجتمع العراقي .

[1] فاطمة سالم جابر ، الأسباب المؤدية الى انتشار المخدرات، مصدر سبق ذكره ، ص 564.

5. **الأسباب الأمنية** :- ويتمثل أهمها بتنامي نشاطات التنظيمات الإرهابية وما ترتب عليه من انفلات امني بعد العام 2003 ، فضلا عدم ضبط الحدود بين العراق ودول جواره،ما جعل العراق اهم ممر تجاري لنقل المخدرات من أفغانستان والباكستان وايران الى دول الخليج ، فضلا عن انفتاح العراق على الخارج ساهم بشكل ما في تنشيط تجارة المخدرات [1]. فضلا عن ضعف الإجراءات العقابية للمتاجرين بالمخدرات ، وانتشار الرشوة والفساد المالي والإداري والأخلاقي سهل أساليب دخول المخدرات الى المجتمع العراقي [2] .

ثانيا :- آثار المخدرات على الامن الوطني العراقي :- تتنوع المخدرات لتشمل كلا من الافيون الماريجوانا الهيروين وغيرها من المؤثرات العقلية [3] لتتنوع آثارها على الامن الوطني العراقي لتشمل اثارا اقتصادية وامنية،حيث تتمثل الاثار الاقتصادية بتدمير شريحة الشباب اللذين يفترض ان يكونوا رافدا للتنمية المستدامة في العراق، فضلا عن انها تستنزف العملة الصعبة عند التجارة بها، وبهذا الخصوص نبه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2004 الى انتشار المخدرات في أفغانستان وما يترتب عليها من تداعيات سلبية على الأنظمة الاقتصادية والسياسية في العالم ،فضلا عن التكاليف الباهظة للتصدي لهذه الظاهرة [4] .

ومن اهم اثارها على الامن الوطني العراقي تتمثل بالأثار الاقتصادية السلبية على الموارد الطبيعية للدولة مثل المياه والأماكن الصالحة للزراعة، فضلا عن النفقات التي يتم تخصيصها للبرامج التوعوية لمكافحة المخدرات، بالإضافة الى الأموال التي تخصص للعلاج الذي يستغرق وقتا طويل نسبيا [5]،يضاف لها تكاليف انشاء مراكز تأهيل ومصحات لعلاج المدمنين في العراق، فعلى الرغم من تفشي تعاطي المخدرات والتجارة بها الا انه يتم علاج المدمنين في مستشفيات الامراض النفسية ما يرتب تزايد ازماتهم

---

[1] مثنى فائق مرعي وسمية دهام كاظم ،ازمة انتشار المخدرات في العراق : التداعيات وسياسة المعالجات ،(بغداد، جامعة التراث، مجلة كلية التراث، العدد39، 2024) ، ص 250.

[2] محمد سيف رمضان،الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود:وتداعياتها على العراق ،تجارة المخدرات أنموذجا،(العراق،مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الخامس، عدد خاص ، 2024) ، ص102.

[3] سعاد حميد رشيد ،الإدمان على المخدرات : الأسباب و العلاج(دراسة ميدانية في مدينه بغداد، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 22، 2021 ، ص 17 .

[4] زاغدار عبد الحق،واقع وآفاق التعاون في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات،(الجزائر ، جامعة محمد خيضر : بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الفكر ،العدد الثامن، 2012)، ص 256.

[5] المصدر نفسه ، ص 256.

النفسية واستمرار عزلتهم الاجتماعية. كما ان تعاطي المخدرات تؤثر على أداء المتعاطي وظيفيا [6]،مما يرتب تراجع أدائه الوظيفي وما يقدمه من خدمه عامه وإنتاج . يضاف الى ما سبق ما ترتبه على المتعاطي من امراض تبتدآ بارتفاع الضغط وصولا الى الامراض النفسية[7]،كل هذه المعطيات ترتب تراجع الناتج الإجمالي العراقي والقدرات الاقتصادية والصناعية وحتى الزراعية،مما يرتب اتجاه العراق للاقتراض من الخارج ،لا سيما مع تصاعد الظواهر السلبية الأخرى مثل الفساد المالي والرشوة وغسيل الأموال،وفي العموم تؤثر المخدرات على إنتاجية الفرد ودخله، مما يؤثر سلبا على إنتاجية الدولة ودخلها القومي[1].

واجمالا يمكن القول ان تفشي انتشار المخدرات في العراق سيعطل استراتيجيات التنمية المستدامة المتلكئة أساسا لاعتبارات سياسية واقتصادية، اذ انها تستنزف القدرات البشرية والمادية، حيث انها ترتب فقدان قوة العمل لاتجاهها الى تجارة المخدرات التي تدر عليها اموال طائله في وقت قصير نسبيا، وفقدان إنتاجية الأراضي الزراعية التي تزرع بالنباتات المخدرة غير المشروعة [2]. بالإضافة الى اتجاه تجار المخدرات الي جمع العملات الوطنية وتهريبها بطرق غير مشروعه من الأسواق المحلية في تجارة المخدرات مما يرتب خفض قيمتها وخفض أسعار السلع والبضائع المنتجه وطنيا لصالح البضائع الأجنبية المستوردة[3]. واهم من هذا كله فأن الأموال التي تخصصها الدولة لوضع استراتيجيات للتصدي لتفشي المخدرات بالامكان استثمارها في الارتقاء بالبنى التحتية للدولة والخدمات ومشاريع الطرق والجسور، الامر الذي يؤثر سلبا في النهاية على مقومات القوة والقدرة للدولة بالجملة .

ومن جانب آخر فإن تداعيات تعاطي المخدرات تدفع المتعاطي الى العزلة والانطوائية ومن ثم التفكك الاسري وتزايد اعداد أطفال الشوارع اذا كان رب الاسرة هو المتعاطي، الذي يفقد شيئا فشيئا منظومته الأخلاقية والقيمية [4]. بل انه في أحيان يتعاطى الافراد المخدرات في المنزل في جلسات خاصة مع

---

[6] حاكم ناصر حسين الخاقاني ومترضى مظفر سهر الكعبي ،الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها عام 2018: وجهة نظر جغرافية ،(العراق ، جامعة ذي قار كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مجلد 9، العدد 3، 2019)، ص 157.

[7] المصدر نفسه، ص157.

[1] زينب على حسين العبودي ،تعاطي الاحداث للمخدرات وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية: دراسة ميدانية في محافظة واسط،(العراق ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع، رسالة ماجستير،2020)، ص81.

[2] المصدر نفسه، ص83.

[3] المصدر نفسه ، ص 83 .

[4] حاكم ناصر حسين الخاقاني ومترضى مظفر سهر الكعبي ،الملامح المكانية، مصدر سبق ذكره، ص158.

أصدقائهم المتعاطين مما يرتب تزايد اتجاه المراهقين في الاسرة نحو التعاطي، الامر الذي يدخل الاسرة في دوامة من الفقر،ويدفع المتعاطي اذا كان رب الاسرة الى تخفيض الأموال التي يخصصها لتأمين المتطلبات الاجتماعية الأهم بالنسبة للأسرة مثل التعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات ليؤمن احتياجاته من المواد المخدرة، وقد يتجه المتعاطي الى السرقة والجريمة وغيرها من الجنح والجرائم التي تهدد النسيج المجتمعي . فضلا عن ذلك فان المتعاطي هو شخص غير مقبول اجتماعيا مما يؤثر سلبا على كيفية تعامله مع المجتمع ويؤثر سلبا على اداءه الوظيفي أولا وكيفية تعامله مع افراد اسرته وأصدقائه ثانيا [5]، فضلا عن تزايد حالات الطلاق والانفصال والمنتحرين وتزايد حالات العنف [6] .

ومن اهم الاثار المترتبة على تفشي المخدرات في المجتمع العراقي على الامن الوطني يتمثل بتزايد التحديات الأمنية التي تهدد امن واستقرار المجتمع عندما يتجه الافراد المتعاطين للعنف وارتكاب جرائم القتل والسرقة للحصول على المخدرات ، بالإضافة الى تزايد عمليات السطو المسلح للحصول على الأموال اللازمة للمخدرات[1]. بالإضافة الى ما سبق فإن تجارة المخدرات وتعاطيها يفتح الأبواب مشرعة امام تزايد نشاطات جماعات الجرائم المنظمة والتنظيمات الإرهابية، فضلا عن جرائم غسيل الأموال وتجارة الأعضاء والبشر وكل النشاطات غير المشروعة التي تهدد امن الافراد والمجتمع والمؤسسات، وكل هذه العمليات تستهدف الامن الوطني العراقي بل وتهدد استقرار المجتمع العراقي عموما، لا سيما وان تفشي تعاطي المخدرات يضعف الوازع الديني مما يزيد من حالات الاتجار بالبشر لأغراض الجنس والبغاء. ومع تنامي ثورة المعلومات والاتصالات،واجواء الحرية والديمقراطية التي يعيشها الشعب العراقي، اتجه المروجون لتجارة المخدرات للترويج عن المخدرات الرقمية التي تمثل اليوم اخطر أنواع المخدرات لسهولة الوصول اليها، لا سيما من قبل الشباب، مما يزيد من التحديات الأمنية في لتأمين الجامعات والمدارس لا سيما المختلطة منها .

المطلب الثاني :- استراتيجيات الامن الوطني العراقي ضد المخدرات بعد العام 2004:- لاشك ان العراق كان سباقا في صياغة استراتيجيات فاعلة للأمن الوطني للتصدي لظاهرة المخدرات، لا سيما بعد عام 2004 بعد الإعلان عن إقامة المديرية العامة لمكافحة المخدرات المرتبطة بوزارة الداخلية العراقية بعد استشعار الخطر من تفشي المخدرات في المجتمع العراقي،الا انها واجهت الكثير من القيود والعقبات لا سيما بعد العام 2014، بسبب انشغال المؤسسات الأمنية في التصدي لتنظيم داعش الإرهابي، وما ترتب على ذلك من

[5] زينب على حسين العبودي ،تعاطي الاحداث للمخدرات ، مصدر سبق ذكره ،ص80.

[6] المصدر نفسه ،ص82 .

[1] المصدر نفسه ص 90.

استنزاف الأموال والطاقات البشرية في التصدي لهذا التنظيم الذي تصفه الأمم المتحدة بوصفه اشرس تنظيم إرهابي عرفه النظام الدولي الحالي . وتتمثل اهم الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة خطر تفشي المخدرات في المجتمع العراقي بما يأتي :-

أ. **الاستراتيجيات الوقائية :-** بداية يقصد بمفهوم الوقاية اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية التي تحول دون تهيئة الظروف التي تجعل الفرد متعاطيا للمخدرات، من خلال معالجة الأسباب الفردية والاجتماعية والاقتصادية التي تسهل للأفراد التوجه نحو تعاطي المخدرات[2] . واستراتيجيات الوقاية عادة ما تأتي قبل المشكلة، ويمكن اجمال أهمها بالاتي:-

1. **استراتيجيات الوقاية الفردية والاسرية :-** تراجعت الأدوار الوظيفية لوكالات التنشئة الاجتماعية في التصدي للظواهر السلبية في المجتمع العرقي بشكل كبير مع تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة عام 2005، بسبب الخلافات السياسية واعمال العنف التي تزايدت بعد عام 2006 لاعتبارات سياسية كان لها تداعيات خطيرة هددت السلم والاستقرار المجتمعي، نجم عنها حدوث موجات من التهجير وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية مما سمح بدخول المخدرات الى المجتمع العراقي بعد ان كان مجتمعا خاليا منها ، لا سيما وان التجربة الديمقراطية الفتية في العراق اثارت دول الجوار لتدفع باتجاه تصعيد اعمال العنف في العراق، الامر الذي سهل على جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية ادخال المخدرات بعد عام 2014 واجتياح تنظيم داعش الإرهابي الأراضي العراقية . وبعد تحرير العراق من دنس هذا التنظيم الإرهابي بدأ من المدرسة والجامعة ودور العبادة،سارعت وكالات التنشئة الاجتماعية والتي تبتدأ بالأسرة التي هي نواة المجتمع والمدرسة والجامعة ودور العبادة الى ادخال العراقيين في العديد من البرامج والورش والندوات التوعوية لتوضيح مخاطر انتشار المخدرات في المجتمع العراقي، وما يترتب عليها من آثار جانبية تتمثل بانتشار الفساد الأخلاقي والمالي بشكل يهدد امن المجتمع واستقراره ،فضلا عن وضع استراتيجيات لإعادة ادماج المدمن في المجتمع بعد تأهيليه.

ومن جانب اخر اكدت وكالات التنشئة الاجتماعية والنخب السياسية على الاهتمام بالأسرة بهدف الارتقاء بوعيها لمخاطر المخدرات عبر تثقيفها بالمعلومات اللازمة عن المخدرات واشكال الإدمان وصوره ومتابعة أبنائها واحتوائهم وتفهم المشكلات التي تواجههم ،وتعزيز التواصل الاسري بين افراد

[2] حسين عبد الله علي، ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني ،(العراق، كلية الكوت الجامعة، مركز البحوث والدراسات والنشر، 2022)، ص101.

الاسرة الواحدة على أساس من التفاهم والتسامح وقبول الراي الاخر[1]،فضلا عن تدريب الاسر العراقية على اليات الكشف المبكر عن تعاطي المخدرات ومتابعه أبنائهم واصدقائهم، فالأسرة هي نواة المجتمع والبيئة التي تتكون فيها سلوكيات الافراد وشخصياتهم منذ نعومة اظفارهم[2]. وليس بعيدا عن ذلك تصدت المؤسسة الدينية من دور عبادة وحسينيات وجوامع وكنائس في التحذير من المخدرات، لا سيما بعد إقرار قانون المخدرات العراقي عام 2017 ، فشرعت في التنبيه من تفشي مستويات الفساد الذي سهل كان سبب من أسباب انتشار المخدرات في المجتمع العراقي ، مستثمرة اهم سمة تسم بها دور العبادة وكونها تحتضن كل الطبقات والشرائح الاجتماعية، فضلا عن ان الخطب الدينية دائما ما تحض الناس على الابتعاد عن كل ما يحط من كرامة الانسان وليس هناك ما يحط من كرامة الانسان اكثر من المخدرات [3]، علاوة على ان اكثر ما يدفع الافراد الى الفساد الأخلاقي والمالي يتمثل بتجارة المخدرات وتعاطيها .

كما تصدت المؤسسات التربوية لهذه الظاهرة الخطيرة المتمثلة بانتشار المخدرات ويسهل تتبع المتعاطين والمروجين،عبر المعلومات التي يدلي بها افراد المجتمع الى الجهات الصحية والأمنية المعنية بموضوع المخدرات، لا سيما وان تفشي المخدرات في مجتمع ما تساعد على ظهور اشكال جديدة من العنف المجتمعي، وبما يهدد تماسك النسيج الاجتماعي[4]، والمفارقة المهمه في هذا الموضوع انه كلما تزايدت مستويات العنف في مجتمع ما تراجعت مستويات الاستقرار الأمني والسياسي فيه [5].

ولعل اخطر ما في هذا الموضوع هو استثمار عصابات الترويج للمخدرات الاليات الديمقراطية للوصول الى مواقع متقدمة في الدولة او امتلاك اليات مادية للتأثير والضغط على المراكز القيادية المعنية بمكافحة تجارة المخدرات، مثل الأجهزة الأمنية ووسائل الاعلام مما يضع الكثير من القيود والمعوقات امام أداء وتحرك الأجهزة والمؤسسات الأمنية ضد المخدرات [1] .

---

[1] حسين عبد الله علي، ظاهرة المخدرات في العراق، ص 102.

[2] المصدر نفسه ن ص102 .

[3] المصدر نفسه ، ص 106.

[4] زينب علي حسين العبودي ، تعاطي المخدرات ، مصدر سبق ذكره ، ص92.

[5] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[1] المصد نفسه ، ص 93.

2. **استراتيجيات الوقاية المؤسساتية** :- وقد ابتدأت عام 2017 بعد إقرار قانون مكافحة المخدرات بتفعيل مجموعة من الاستراتيجيات اشتركت فيها كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية للتصدي لهذه الظاهرة التي تستنزف الموارد المادية والطاقات البشرية عبر العمل لصياغه أستراتيجيات فاعلة لوضع حلول ناجعة للصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي، لا سيما وان من اهم أسباب تفشي انتشار المخدرات في العراق تمثل بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية، فابتدأت برصد مبالغ مالية لإعداد برامج وتقارير تلفزيونية لتوضيح مخاطر تعاطي المخدرات على الصحة ومستقبل الافراد ابتداء[2]. وقد تمثل اول واهم اجراء بعد صدور قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي لعام 2017، والذي جاء استكمالا للقوانين العراقية النافذة حول هذا الموضوع . وعلى اساس هذا القانون تشكلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات التي تضم مجموعة من الوزارات والمؤسسات المعنية والتي تشمل وزارة الصحة والداخلية والعدل والزراعة ومجلس الوزراء والكثير من المؤسسات المعنية كخطوة أولى لترصين استراتيجيات الامن الوطني العراقي لمكافحة المخدرات في العراق[3] . لكن ما يزال أداء هذه المؤسسات دون مستوى التحدي الخطير الذي مثلته المخدرات على الاستقرار المجتمعي في ضوء انشغال الأجهزة الأمنية بمحاربة تنظيم داعش الإرهابي واستثمار تجار المخدرات النزاعات العشائرية وانتشار الأسلحة خارج اطار المؤسسات المعنية ،مما صعَّب على الأجهزة الأمنية المختصة التصدي لهذه الظاهرة ، ومصداق هذا الكلام تزايد عمليات تجارة المخدرات وكبر حجم الشحنات الت يترصدها وزارة الداخلية العراقية مع بداية العام 2024 .

و حتى أداء المؤسسات التعليمية في مكافحة المخدرات تراجعت بشكل كبير مع اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للأراضي العراقية، وما تترب عنه من استنزاف للأموال والطاقات البشرية في قتال هذا التنظيم الإرهابي ، فضلا عن تزايد اعداد الطلبة مما رتب ثقلا على المدارس التي حاولت علاج هذه المشكلة بالدوام المزدوج مما كان له اثر كبير على الاهتمام والرعاية المقدمة للطلبة ،فالمؤسسة التعليمية تمثل اهم الوسائل في انشاء افراد اصحاء لا ينزلقون الى مهاوي الرذيلة والفساد بأنواعه، عبر غرس القيم الأخلاقية الحميدة في نفوس الطلبة، وتوجيه طاقاتهم نحو جوانب سليمه وصحيه ولا تنافي الاخلاق والشرع،لذا لابد من العمل لأنشاء وحدات للصحة النفسية تضم متخصصين في الصحة النفسية وطب المجتمع في المدارس والمعاهد والجامعات واستثمار الطاقات

[2] اركان سعيد خطاب ،مواجهة مشكلة المخدرات في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص97.

(3) الوقائع العراقية ،العدد 4446 في 2017/5/8

الشبابية من خريجي علم الاجتماع وطب المجتمع والصحة النفسية لنشر الثقافة الوقائية بين الطلبة ضد المخدرات وتدريبهم على كيفية الابتعاد عن المواد المخدرة [3]،فضلا عن الارتقاء بوعيهم بخطورة مصاحبة رفقاء السوء،مع التأكيد على أهمية عقد ندوات وورش عمل تدريبية في كل مؤسسات ومرافق الدولة للتعريف بمخاطر انتشار المخدرات،والتعريف بالعقوبات الرادعة لمن يتاجر بالمواد المخدرة او يتعاطاها[1]، ومع نهاية عام 2024 تم الإعلان عن افتتاح اول وحدة للصحة النفسية في احدى مدارس بغداد الابتدائية[2]

وفي الجانب الاخر سارعت وزارة الخارجية العراقية الى تنسيق إجراءاتها مع دول جوار العراق لتسهيل القاء القبض على تجار المخدرات لكن ما تزال جهودها حتى اللحظة دون مستوى التحدي لذا على وزارة الخارجية العراقية بذل المزيد من الجهود لإبرام مذكرات التفاهم الاستراتيجية والاتفاقيات الدولية لتسهيل تسليم المتهمين بتجارة المخدرات وغسيل الأموال والإرهابيين، اذ لا يمكن تفعيل استراتيجيات امن وطني فاعلة ما لم تقترن باستراتيجيات سياسة خارجية تتخذ ما يلزم من التدابير والإجراءات التي تحول دون دخول تجار المخدرات الى العراق، لا سيما بعد ان اصبح الأخير مستهلكا ومعبرا لتجارة المخدرات. والأخطر من ذلك ان هناك منظمات دولية ترعي تجارة المخدرات دوليا لما تحققه من أرباح هائلة وسريعة، وهي تملك شبكة معلومات ومجندين لهذا الغرض ،مما يرتب الصدامات المسلحة بين هؤلاء المسلحين والأجهزة الرسمية العسكرية في الدولة مما يوقع العدد من الضحايا من الأجهزة الأمنية في التصدي لتجار المخدرات،ويرتب انعدام الاستقرار والامن في المجتمع العراقي ويوجد بيئة ملائمة لتفشي نشاط التنظيمات الإرهابية وعصابات غسيل الأموال والجريمة المنظمة [3].

ب. **استراتيجيات الردع الأمنية :-** ووقد ابتدأت بتفعيل الاتفاقيات الدولية التي ابرمها العراق مع دول جواره، لكنها ما تزال حتى اللحظة دون المستوى المطلوب ، لذا لا بد من وضع استراتيجيات لضبط الحدود لمنع إدخال المخدرات إلى العراق وانهاء هاء الظاهرة، علما ان تفشي العديد من الظواهر السلبية في المجتمع

---

[3] المصدر نفسه، ص 105.

[1] وعد فيصل جاسم ،تمكين الدولة في مواجهة التحديات المعاصرة : مكافحة المخدرات انموذجا،(العراق، جامعة النهرين، مجلة النهرين للعلوم القانونية ،المجلد 26، عدد خاص ، 2024) ، ص 323.

[2] قناة العراقية الفضائية ، 2024/11/13 .

[3] زينب علي حسين العبودي ، تعاطي المخدرات ، مصدر سبق ذكره ، ص92.

العراقي مثل الفساد والرشوة من العوامل التي تسهل ادخال المخدرات[4]، فضلا أهمية العمل لاستحداث هيئة مستقله لمكافحة المخدرات بتخصيصات مالية وطاقات بشرية كفؤة باختصاصات متنوعه في الاجتماع والاعلام والامن، مع تفعيل القوانين والتشريعات العراقية التي وضعت لتجارة المخدرات وتنسيق الجهود القانونية مع الدول الأخرى لترصين سياسة جنائية دولية موحدة ضد المتاجرين بالمخدرات، بالإضافة الى العمل لإنشاء بنك للمعلومات الجنائية في كل دولة من أجل حفظ المعلومات الجنائية المتعلقة بجرائم الترويج والتجارة للمواد المخدرة، يرتبط بمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات[5].

وليس بعيدا عن ذلك لابد من تفعيل الجهد الاستخباري لتتبع المتاجرين بالمواد المخدرة وتسويقها، لا سيما في المقاهي الشبابية والنوادي الرياضية والملاعب الشعبية على وجه الخصوص [1]،حيث تتزايد الجرائم المتعلقة بالمخدرات في المناطق والاحياء الشعبية . بالإضافة الى ما سبق لا بد من رصف استراتيجيات وطنية فاعلة لمكافحة هذه الظاهرة عبر إنشاء اللجان الوطنية العليا لمكافحة انتشار المخدرات، تشارك فيه الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في أعمال المكافحة ، لتحديد من المسؤول عن ادخال المخدرات الى العراق، ومن هو المتعاطي ومن هو المروج ومن هو المتعاون في هذا المجال وأهدافه، لاسيما ان هذه الظاهرة تهدد الشباب العراقي الذي يمثل العمود الفقري لمستقبل العراق .

ج. تفعيل استراتيجيات التعاون الدولي لمكافحة المخدرات في العراق :- مما لا شك فيه انه لا يمكن مكافحة المخدرات في العراق الا اذا تم تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي لمكافحة انتشار المخدرات التي باتت تفتك بالمجتمعات في المنطقة العربية والشرق الأوسط،لا سيما وان الكثير من عصابات الجريمة المنظمة بدأت باستثمار الأوضاع الامنية غير المستقرة بعد تداعيات الربيع العربي لتعمل على تعزيز تجارتها للمخدرات في المنطقة . وعليه لابد للعراق من تفعيل اليات التعاون الدولي مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات،واستثمار الاتفاقيات التي اقرتها الأمم المتحدة منذ وقت مبكر في القرن العشرون والتي نشأت بموجبها الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات التي أصبحت تحدي عالمي يهدد استقرار الشعوب وامنها سواء تعاطيا او تجارة ، لا سيما وانها تتزامن مع التحديات التي تطرحها التنظيمات الإرهابية .

---

[4] المصدر نفسه، ص 160 .

[5] وعد فيصل جاسم ،تمكين الدولة في مواجهة التحديات المعاصرة : مكافحة المخدرات انموذجا،العراق، جامعة النهرين، مجلة النهرين للعلوم القانونية ،المجلد 26، عدد خاص ، 2024، ص 323.

[1] المصدر نفسه ، ص323 .

وعلى العراق تنسيق جهوده مع منظمه الصحة العالمية المعنية بمكافحة المخدرات أيضا، لا سيما وان الهدف الثالث من اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتمثل بمكافحة المخدرات .فضلا عن ضرورة التأكيد على تفعيل استراتيجيات التعاون الدولي لمكافحة المخدرات مثل الاتفاقيات التي اقرتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي ، واستثمار الهيئات واللجان التي اقامتها هذه المؤسسات لمكافحة الاتجار المؤثرات العقلية ، مثل اليوربول على سبيل المثال لا الحصر ، والتي هي وكالة تطبيق القانون او وكالة مركزية لمكافحة الجريمة المنظمة في الاتحاد الأوربي أنشأت بموجب اتفاقية ما سترخت عام 1994 في لاهاي ، تملك 900 موظف وتعمل مع وكالات الامن الاوربية مما يوفر لعملها زحما متظافرا ، لا سيما اذا ما ركز العراق على مكافحة الجرائم المنظمة وفعاليات المنظمات الإرهابية التي بدأت تروج للمؤثرات العقلية والمخدرات لتمويل أنشطتها الإرهابية .

الخاتمة والتوصيات :-

وفي العموم فان اهم الإجراءات الوقائية التي يؤكدها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات تتمثل بمحور الوقاية الذي يعني الارتقاء بالجهد الأمني والاستخباري عبر المؤسسات الأمنية الرسمية وغير الرسمية لوقاية أبناء الشعب من الوقوع في براثن المخدرات والادمان . وهو ما يعني الارتقاء باستراتيجية الردع الأمني عبر تفعيل القوانين واللوائح التي تمنع وصول المخدر الى افراد الشعب، والقاء القبض على المروج لهذه المؤثرات العقلية، فضلا عن الارتقاء بالمحور العلاجي عبر العمل لإنشاء مؤسسات علاجية لتأهيل المدمنين وإعادة دمجهم بمجتمعاتهم بعد تأهيليهم نفسيا ومجتمعيا وثقافيا وتربويا، وعليه يمكن الإشارة الى الاستنتاجات الاتية :-

1) لم يعد المجتمع العراقي قادر على تحمل اكلاف انتشار المخدرات، لما سببته من هدر للموارد المادية والطاقات البشرية، فضلا عن ما تسببه من انعدام الاستقرار الأمني والسياسي، لما يترتب على تعاطيها من لجوء الفرد الى كل اشكال العنف للحصول على المخدرات من سرقة وقتل وسطو مسلح ، فضلا ان انتشارها يوفر بيئة ملائمة لتزايد نشاطات التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة .

2) رتب اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للأراضي العراقية عام 2014 تفشيا غير مسبوق للمخدرات في العراق، ما يفرض على المنتظم السياسي العراقي على مستوى التشريع والتنفيذ والقضاء صياغة استراتيجية وطنية للتصدي لهذا التحدي غير التقليدي، والذي تفشي مع انشغال الشعب العراقي واجهزته الامنية .

3) على الرغم من التشريعات التي صاغها المشرع العراقي بعد العام 2003 والتي من شأنها مكافحة تفشي انتشار المخدرات في المجتمع العراقي، الا ان ثورة المعلومات والاتصالات وانفتاح العراق على العالم رتبت تبلور العديد من التحديات غير التقليدية أهمها انتشار المخدرات التي تتطلب مكافحتها استراتيجيات غير تقليدية تحدد المتعاطي، والمروج ومن يدخل هذه السموم الى الأراضي العراقية وما هي أهدافه قبل تحديد الوسائل المناسبة لمنع تفشيها .

4) مثلت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب العراقي مثل البطالة وضآلة فرص العمل المتاحة فضلا عن تواجد اكثر من عائلة في مسكن واحد وعدم امتلاك العراقيين مساكن ملائمة اهم المداخل لاتجاههم الى تعاطي المواد المخدرة ، لذا لابد من رصف استراتيجيات اقتصادية واجتماعية لمعالجة هذه الصعوبات لتكون منطلقا لمحاربة تفشي المخدرات .

5) استهدفت المخدرات في العراق الفئات العمرية الشابة التي تمثل عماد المستقبل ، الامر الذي كانت له انعكاسات سلبية كبيرة على التنمية المستدامة في العراق ، لا سيما وانها وفرت بيئة ملائمة لانتشار جماعات التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب والجريمة المنظمة .

6) رتب تصاعد النزاعات العشائرية في الجنوب تحديات مضافة الى الاستراتيجيات الأمنية لمكافحة تجارة المخدرات في الجنوب العراقي، لا سيما وان العشائر العراقية استطاعت امتلاك أسلحة خفيفة ومتوسطة وهو ما أدى الى تقويض كل ما تقوم به الأجهزة الأمنية من مهام لمكافحة المخدرات .

7) كان لانشغال وسائل الاعلام العراقية والقنوات الفضائية بالتعبئة لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي اثار كبيرة في تراجع البرامج التوعوية لمكافحة المخدرات .

8) تحول العراق الى بلد مصنع ومستهلك وناقل للمخدرات التي بدأت تهدد استقرار المنطقة،مما يحتم على العراق تفعيل اتفاقياته وتفاهماته الاستراتيجية مع دول الجوار للحد من دخول المخدرات، لا سيما وان الجهد الحكومي لمكافحة هذه الظاهرة لا يرتقي الى مستوى التحديات التي تمثلها للشعب العراقي .

9) افتقار الأجهزة الأمنية الى التقنيات اللازمة لضبط الحدود من كاميرات حرارية ومعدات تقنية بإمكانها ان تحول دون تدفق هذه الكميات الهائلة من المخدرات والتي يتم الإعلان عن كشفها بين فترة وأخرى .

وعليه توصي الدراسة بما يأتي :-

أولا:- لمًا كان تفشي المخدرات في العراق يمثل ثاني اكبر التحديات غير التقليدية التي تواجه المجتمع العراقي لا بد من العمل لأنشاء جهاز خاص لمكافحة المخدرات اسوة بجهاز مكافحة الإرهاب، يكون عمله مكملا لعمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الخدرات والمؤثرات العقلية ،لكن مع صلاحيات تنفيذية أوسع وتفرغ طوال اربع وعشرين ساعة للتصدي لهذه الظاهرة ،لا سيما وان الإرهاب والمخدرات يمثلان وجهان لعملة واحدة،ويرتبط هذا الجهاز بالهيئة الوطنية لمكافة المخدرات من جهة وبالقائد العام للقوات المسلحة من جهة ثانية وبالأمم المتحدة من جهة ثاللثة ،عبر إقرار تشريع وقانون خاص لهذا الجهاز المستحدث بمكافحة المخدرات، يضم كوادر متخصصه مثل اختصاصين في علم الاجتماع والصحة النفسية وأجهزة امنية متخصصه لمكافحة تهريب وإدخال المواد المخدرة للأغراض غير الطبية، فضلا عن العمل على تأهيل أعضاء هذا الجهاز وتزويدهم بالتقنيات الحديثة لكشف الجرائم والتحري والتفتيش ومنحهم الصلاحيات اللازمة للتفتيش والرقابة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمكافحة انتشار المخدرات.

ثانيا :- لابد من تبني استراتيجية إعلامية موحدة واضحة الاهداف تتوجه الى المتلقي العراقي تعرف بخطورة هذه الظاهرة وآثارها وتداعياتها على الامن الوطني العراقي عبر اسهام القنوات الفضائية والاذاعات العراقية ووسائل التواصل الإعلامي الرقمية من خلال تقديم العديد من البرامج والتقارير المتلفزة لتوضيح خطورة هذه الظاهرة والإدمان، مع الإعلانات التمثيلية القصيرة التي تعرف الإدمان والنتائج التي تؤدي اليها على صحة الفرد واسرته ومن ثم المجتمع .

ثالثا :- تضمين العمل الدرامي العراقي رسائل توعوية بإمكانها ان تخاطب الروح وهي الاقدر على الوصول الى كل شرائح المجتمع بما فيها المراهقين والشباب .

رابعا:-لابد من وضع استراتيجيات فاعلة تعتمد القوة الناعمة للارتقاء بالوعي الجمعي للعراقيين لخطورة الادمان وتهديده للأمن والاستقرار المجتمعي ليشكل حصانه فكرية تمنع الافراد من الوقوع في براثن الإرهاب والمخدرات، تبتدأ بوسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام الرقمية الحديثة عبر برامج توعوية تؤكد على ان المخدرات تمثل المعبر لتنامي باقي النشاطات غير المشروعة مثل الإرهاب والجرائم المنظمة وغسيل الأموال وتجارة البشر والفساد الذي يستنزف القدرات المادية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة في العراق .

خامسا :- اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لفرض الرقابة المشددة على بيع المواد المخدرة للأغراض غير الطبية،ومراقبة الأندية الرياضية والمقاهي والمطاعم،والحدائق والساحات العامة والأسواق التي يتوقع ان يتم ترويج المخدرات فيها .

سادسا:- مراقبة المقاهي الشبابية ومرتاديها وتحديد الحد الادنى للعمر للمتواجدين فيها لحماية المراهقين من خطر المخدرات .

سابعا :- مراقبة تدخين الناركيلة التي بدأ الشباب استخدامها لتعاطي المخدرات .

ثامنا :-حث الإباء والاسر العراقية على متابعة أبنائهم والاقتراب منهم واحتوائهم والاستماع للمشكلات التي يعانون منها واحتوائهم بكافة الجوانب التربوية والعلمية .

تاسعا :-تشديد إجراءات وزارة الصحة لمراقبة الصيدليات والمذاخر لمتابعة كيفية استخدام المواد المخدرة للأغراض الطبية

عاشرا :- التشديد على السلطة القضائية لإعادة النظر بالقوانين والتشريعات النافذة لمواجهة الاتجار وتعاطي المخدرات وتشديد العقوبات الرادعة للمخالفين للقضاء على هذه الظاهرة التي اخذت تفتك بالطاقات الشبابية العراقية.

احد عشر :-صياغة استراتيجية متكاملة للأجهزة الأمنية العراقية وتزوديها بما تحتاجه من أسلحة ومعدات وقدرات تقنية لتتبع المروجين والمتاجرين، ومصادرة ما يضبط منها واتلافه وضبط الحدود .

اثنى عشر :- العمل على إنشاء بنك معلومات يرتكز على قاعدة بيانات جنائية للمتعاطين والمروجين اللذين يتم القاء القبض عليهم لتسهيل الوصول الى باقي الشبكات التي تعمل في هذا الاطار.

ثلاثة عشر:- التشديد على إقامة الورش والندوات والمؤتمرات في كل مؤسسات الدولة التي توضح الاثار المدمرة لتعاطي المخدرات على الافراد والمجتمع وتوضيح العقوبات الرادعة للمخالفين .

اربعة عشر :-إنشاء المراكز الطبية لفحص المتعاطين واتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء مرحلة العلاج .

خمسة عشر :- احتواء المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب العراقي واهمها البطالة والعمل لتوفير فرص العمل المناسبة عبر تفعيل القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لتوظيف الشباب العراقي .

سته عشر :- تخصيص الأموال اللازمة للبدء بإنشاء المصحات الحكومية الخاصة بالعلاج من الإدمان في كل المحافظات العراقية، وتوفير الأجهزة الطبية والمتخصصين من الأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين ، لا سيما وانه حتى الان يتم معالجة المدمنين في مستشفيات الامراض النفسية مما يزيد

الطين بله ويؤزم الوضع النفسي للمتعاطي ويزيد من عزلته الاجتماعية، فضلا عن منح العاملين في هذه المراكز الحوافز اللازمة لتشجيعهم على العمل في هذه المراكز التأهيلية.

سبعة عشر :- اتخاذ ما يلزم من إجراءات حكومية مناسبة لإعادة تأهيل ودمج المدمنين في المجتمع بعد تشافيهم من الإدمان والتعامل معهم بوصفهم مرضى لا مجرمين مثل اعادتهم الى وظائفهم قبل الإدمان او إيجاد فرص العمل المناسبة لهم واشراكهم في النشاطات الاجتماعية التي من شأنها التعريف بنتائج الإدمان مثل الندوات والمؤتمرات التي تقيمها المؤسسات التي يعملون فيها .

ثمانية عشر :- اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الحكومية لاحتواء الازمات الاجتماعية التي يعاني منها العراقيون مثل توفير السكن الملائم،عبر تخصيص قطع الأراضي او الوحدات السكنية المناسبة لذوي الدخول الفقيرة والمتوسطة لتقليل الضغوط الاجتماعية التي يعاني منها المراهقين في الاسر والعوائل العراقية مثل انعدام الخصوصية .

تسعة عشر :- وضع الاستراتيجيات الملائمة لإيجاد الأماكن الترفيهية للأسر العراقية مثل النوادي العائلية لكل حي او منطقة والتي يمكن ان تؤدي أدوار اجتماعية عبر السماح لإقامة المناسبات الاجتماعية الخاصة بأهالي الحي الذي تتواجد فيه على قاعاتها مثل الاعراس واعياد الميلاد وحتى المناسبات الحزينة، بالإضافة الى النشاطات الرياضية مثل كرة القدم وغيرها من الرياضات التي تستهوي المراهقين والشباب وتبعدهم عن العزلة، لا سيما وان هذه النوادي ستكون منظورة من قبل الأجهزة الأمنية وبإمكانها الكشف المبكر عن المتعاطين واي خلايا إرهابية .

عشرون :- زيادة الصلاحيات الممنوحة للمديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية العراقية وزيادة الحوافز الممنوحة لأفرادها ضباطا ومنتسبين ، سواء كانت مادية او منحهم رتبا اعلي في حال التصدي لعصابات من تجار المخدرات في ضوء تزايد المخاطر التي يتعرضون لها جراء متابعتهم لتجار المخدرات، لا سيما الدوليين منهم .

واحد وعشرون:- الارتقاء بالجهد الاستخباري للأجهزة الأمنية لمتابعة المروجين وتجار المخدرات وتفعيل الاليات المناسبة لزيادة التنسيق بين مديريات مكافحة المخدرات في المحافظات العراقية وتوفير الأموال والمخصصات الازمة لتأمين الحصول على المعلومات اللازمة ومن مصادرها .

اثنان وعشرون :- الارتقاء بالجهد الأمني لضبط الحدود عبر تزويد حرس الحدود بأبراج المراقبة والكاميرات والتكنلوجيا الحديثة، ومنح المكافآت المناسبة لمن يكشف عن شحنة مخدرات تدخل العراق .

ثلاثة وعشرون :- التأكيد على دور العبادة من حسينيات وجوامع وكنائس على تخصص جزءا من لقاءاتها الأسبوعية بالمواطنين للتحذير من مخاطر انتشار المخدرات على الفرد والاسرة ومن ثم المجتمع ، لا سيما وان دور العبادة من اهم وكالات التنشئة الاجتماعية في المجتمع.

اربعة وعشرون :- العمل على تحقيق التكامل بين القوانين العراقية النافذة والقوانين والتشريعات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية،التي أصبحت خطرا يهددا السلم الإقليمي والدولي اضيف الى خطر الإرهاب العابر للحدود وتزايد الصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة، من خلال تفعيل مذكرات التفاهم المبرمة حول هذا الموضوع بين العرق ودول جواره الإقليمي والأمم المتحدة لتبادل المعلومات حول تجار المخدرات وتسهيل إجراءات ملاحقتهم ، واشكالها وأنواع هذه المخدرات ووضع استراتيجيات مناسبة لملاحقتهم عبر الحدود، عبر إقامة غرف عمليات مشتركة مع دول الجوار الإقليمي والارتقاء بالتعاون المعلوماتي معهم لتبادل المعلومات عن تجار المخدرات والمشبوهين وشحنات المخدرات ، بعد ابرام العراق العديد من الاتفاقيات مع كل من الأردن وسوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعمل لأبرام اتفاقيات مع الدول الأخرى المحيطة بالعراق وتفعيل وزيادة التنسيق مع الام المتحدة حول مكافحة المخدرات .

خمسه وعشرون :- استثمار الكفاءات الشبابية من خريجي كليات الطب والمهن الصحية غير المعينين لتوظيفهم في هذه المصحات المعنية بعلاج وتأهيل المدمنين والعمل للارتقاء بكفاءاتهم في هذا المجال عبر ادخالهم في العديد من الدورات والورش الصحية في العراق وخارجه للاستفادة من خبرات الدول التي عانت من ذات التحدي واستطاعت تجاوزه .

سته وعشرون :- اشراك كل فئات وشرائح المجتمع في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالفعاليات الاجتماعية من مؤتمرات وورش وندوات للتوعية بمخاطر انتشار المخدرات ، وتدريب الاسر العراقية على المظاهر الشكلية والجسدية للمتعاطي للكشف المبكر عن المتعاطين.

سبعة وعشرون :-المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام بمكافحة المخدرات، مع تكثيف تبادل الزيارات بين الخبراء والموظفين المكلفين بالمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات .

ثمانية وعشرون :- تحديد أماكن تواجد الأجانب من العاملين في العراق ومتابعة نشاطاتهم لرصد تجارة المخدرات، فضلا عن الاستمرار بمتابعة المشبوهين وتحديد أماكن اقامتهم لا سيما من المتورطين بقضايا

سابقة في تجارة مخدرات او تعاطيها او جرائم إرهابية او غسيل أموال او اية جريمة من الجرائم المنظمة .

تسعة وعشرون :- اتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية لمتابعة ارصدة المتهمين بقضايا إرهابية او تبييض أموال او شراء الأسلحة، حتى وان تم الافراج عنهم لانعدام وجود الأدلة ، لاحتمالية تجارة هذه الشبكات بالمخدرات والمؤثرات العقلية أيضا .

ثلاثون:- تفعيل الاليات المناسبة لزيادة التنسيق الأمني بني الأجهزة الأمنية العراقية مع نظيراتها في دول الجوار الانتربول الدولي لملاحقة المتهمين أينما كانوا للتصدي لظاهرة تفشي انتشار المخدرات .

المصادر

1. احمد قناوي حامد،ممارسة العلاج الواقعي في خدمة الفرد للتخفيف من مخاطر ادمان المخدرات الرقمية لدى الشباب الجامعي ، (مصر ، قنا، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا، الدوريات المصرية، المجلد 2، العدد 70) .
2. اركان سعيد خطاب، مواجهة مشكلة المخدرات ات في العراق بين الواقع والمستقبل ، (جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية،مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد 16، 2008) .
3. اسراء كامل احمد الدليمي، انتشار المخدرات في العراق،شبكة المعلومات الدولية ، اخر دخول 2024/11/11:-

.https://www.uoanbar.edu.iq/ScienceCollege/News_Details.php?ID=639

4. الوقائع العراقية العدد 4447 في 2017/5/8 .
5. حاكم ناصر حسين الخاقاني ومترضى مظفر سهر الكعبي ،الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها عام 2018: وجهة نظر جغرافية ،(العراق ، جامعة ذي قار كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مجلد 9، العدد 3، 2019) .
6. حسين عبد الله ،ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني ،(ط1،بغداد، مطبعة الرفاه ، 2022).
7. زاغدار عبد الحق،واقع وآفاق التعاون في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات،(الجزائر ، جامعة محمد خيضر : بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الفكر ،العدد الثامن، 2012).
8. زينب على حسين العبودي ،تعاطي الاحداث للمخدرات وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية: دراسة ميدانية في محافظة واسط،(العراق ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع، رسالة ماجستير،2020).
9. سعاد حميد رشيد ،الإدمان على المخدرات : الأسباب و العلاج(دراسة ميدانية في مدينه بغداد، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 22، 2021 .

10. فاطمة سالم جابر،الأسباب المؤدية الى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلاب التربية الأساسية،(جامعة بابل، كلية التربية الأساسية،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد37، 2018).

11. قناة العراقية الفضائية ، 2024/11/13 .

12. محمد سيف رمضان،الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود:وتداعياتها على العراق ،تجارة المخدرات أنموذجا،(العراق،مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الخامس، عدد خاص ، 2024) .

13. مثنى فائق مرعي وسمية دهام كاظم ،ازمة انتشار المخدرات في العراق : التداعيات وسياسة المعالجات ،(بغداد، جامعة التراث، مجلة كلية التراث، العدد39، 2024) .

14. مؤيد جبار حسن ،اثر تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي:الأسباب والحلول ،شبكة المعلومات الدولية ، اخر دخول 2024/10/11:- https://darislam.org/%D8%A7%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/.

15. وعد فيصل جاسم ،تمكين الدولة في مواجهة التحديات المعاصرة : مكافحة المخدرات انموذجا،(العراق، جامعة النهرين، مجلة النهرين للعلوم القانونية ،المجلد 26، عدد خاص ، 2024) .

References

1. Ahmed Qanawi Hamed, "Practicing Reality Therapy in the Service of the Individual to Reduce the Risks of Digital Drug Addiction among University Youth" (Egypt, Qena, Qena Higher Institute of Social Work, Egyptian Journals, Volume 2, Issue 70).
2. Arkan Saeed Khattab, "Confronting the Drug Problem in Iraq: Between Reality and the Future" (University of Baghdad, Educational and Psychological Research Center, Journal of the Educational and Psychological Research Center, Issue 16, 2008).
3. Israa Kamel Ahmed Al-Dulaimi, "The Spread of Drugs in Iraq", International Information Network, last accessed November 11, 2024: https://www.uoanbar.edu.iq/ScienceCollege/News_Details.php?ID=639.
4. Iraqi Gazette, Issue 4447, May 8, 2017. Hakim Nasser Hussein Al-Khaqani and Mutaradha Muzaffar Sahar Al-Kaabi, "The Spatial Features of the Drug Phenomenon in the City of Nasiriyah, Its Impacts, and Ways to Address Them in 2018: A Geographical Perspective," (Iraq, University of Dhi Qar, College of Education for the Humanities, Journal of the College of Education for the Humanities, Volume 9, Issue 3, 2019).
5. Hussein Abdullah, "The Drug Phenomenon in Iraq between International Agreements and National Law," (1st ed., Baghdad, Al-Rafah Press, 2022).
6. Zaghdar Abdel Haq, "The Reality and Prospects of Cooperation in the Mediterranean in the Field of Drug Control," (Algeria, University of Mohamed Khider: Biskra, College of Law and Political Science, Al-Fikr Magazine, Issue 8, 2012).
7. Zainab Ali Hussein Al-Aboudi, "Juvenile Drug Use and Its Social and Security Implications: A Field Study in Wasit Governorate," (Iraq, University of Al-Qadisiyah, College of Arts, Department of Sociology, Master's Thesis, 2020). Suad Hamid Rashid, Drug Addiction: Causes and Treatment (A Field Study in Baghdad), International Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 22, 2021.
8. Fatima Salem Jaber, The Causes of the Spread of Drugs in Iraq from the Perspective of Basic Education Students, (University of Babylon, College of Basic Education, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue 37, 2018).
9. Al-Iraqiya Satellite Channel, November 13, 2024.

10. Muhammad Saif Ramadan, Cross-Border Economic Crime: Its Implications for Iraq, Drug Trafficking as a Model, (Iraq, Al-Riyada Journal of Finance and Business, Volume 5, Special Issue, 2024).
11. Muthanna Faiq Marai and Samia Dhaham Kazim, The Drug Crisis in Iraq: Implications and Policy Remedies, (Baghdad, Al-Turath University, Al-Turath College Journal, Issue 39, 2024).
12. Muayyad Jabbar Hassan, The Impact of Drug Abuse in Iraqi Society: Causes and Solutions , International Information Network, last accessed 11/10/2024: - https://darislam.org/%D8%A7%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/.
13. Waad Faisal Jassim, Empowering the State to Confront Contemporary Challenges: Combating Drugs as a Model, (Iraq, University of Nahrain, Nahrain Journal of Legal Sciences, Volume 26, Special Issue, 2024.